الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial
and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
شعبة : العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العـنوان:

أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي_دراسة حالة الجزائر

اعداد الطلبة:
بن عبد الكريم سمية
عيشاوي رقية

اشراف الاستاذ:
بوكارعبد العزيز

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أقاسم حسنة	أ. دكتورة	رئيسا
بوكارعبد العزيز	أ. دكتور	مشرفا و مقررا
يوسفات علي	أ. دكتور	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بوكار عبد العزيز

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر

من إنجاز :

الطالب(ة) بن عبد الكريم سمية
الطالب(ة) عيشاوي رقية

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

الإهداء

إلى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي.... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى خطيبي الغالي.....رفيق الدرب وصديق الأيام جميعا بحلوها ومرها

إلى جميع الأخلاء؛ أهدي لكم ثمرة جهدي في هذا العمل

رقية

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى أجملنا بالعافية.

في هذه اللحظات أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا وجنة الآخرة، رمز العطاء إلى ذروة العطف والوفاء

إليك يا أجمل حواء *أمي حياتي* بارك الله في عمرك.

الدرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، أنت الجواب حين اسأل ما التفاؤل، لك أقدم وسام الاستحقاق *أبي الغالي* بارك الله في عمرك.

الأعمدة التي أضل أرتكز عليها للصمود والمعادلة التي ترسم منحنى حياتي *أخواتي إخواني*

حفظهم الله ورعاهم، دون أن أنسى البراعم الصغار أبناء أخواتي.

إلى *عمي الغالي* يا سندي من بعد أبي حفظه الله ورعاه، وزوجته وأبناءه كل واحد باسمه.

إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوى والحزينة *صديقاتي*.

إلى كل من نساهم قلمي وهم في قلبي.

سمية

كلمة شكر وتقدير

نشكر الله الذي وفقنا في إتمام هذه المذكرة فالحمد لله على جزيل نعمه

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفضيل المحترم

عبد العزيز بوكار

الذي قبل الإشراف على هذا العمل، وصبره وتقديمه لنا النصح والتوجيه والإرشاد.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لجامعة 'أحمد دراية' بأدرار.

كل الشكر لأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والمدرسين والخبراء والمؤلفين للكتب التي تم الاعتماد عليها كمراجع لانجاز هذه الدراسة.

والحمد لله الحمد لله الحمد لله من قبل وبعد.

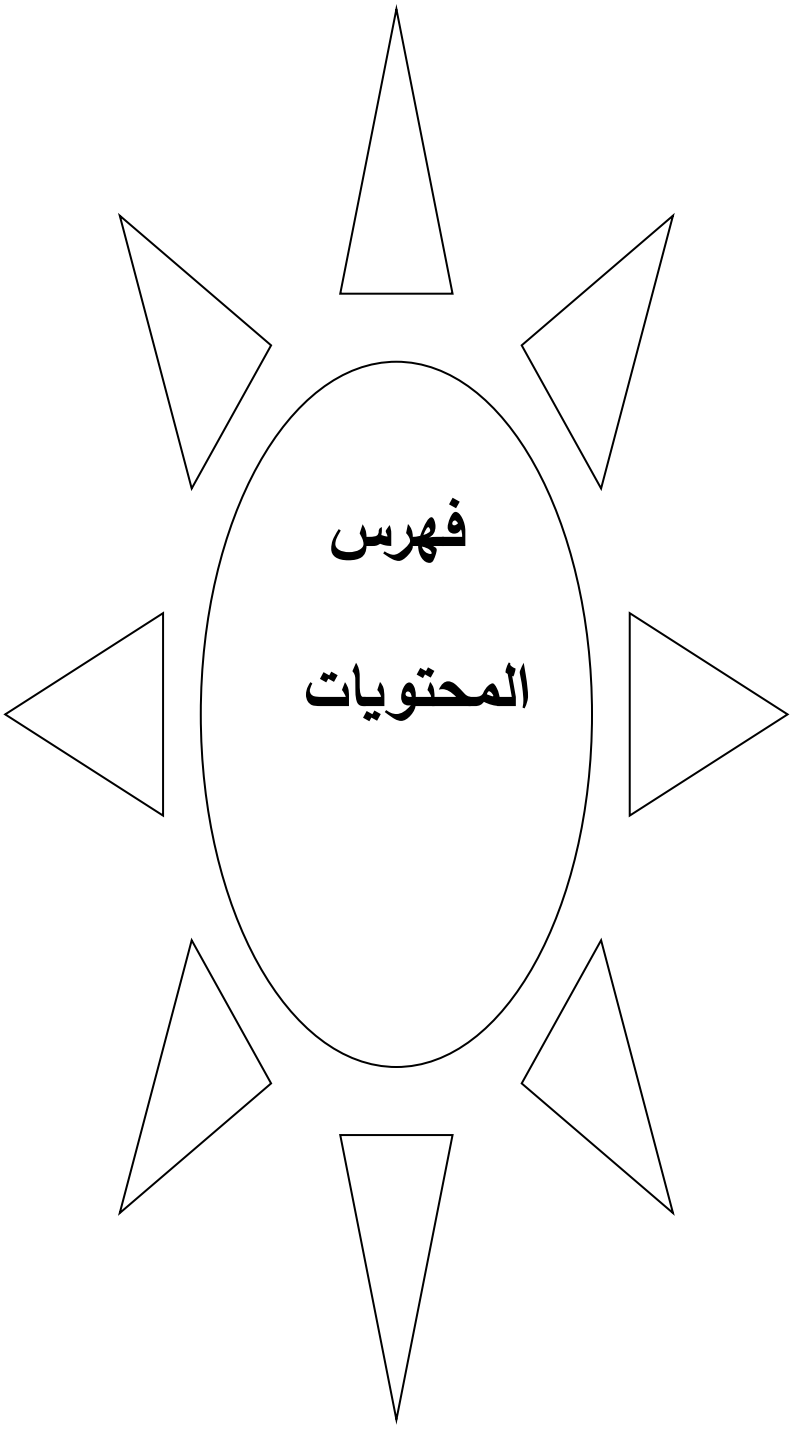
فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	**A**
الشكر	**B**
المخلص	**C**
ملخص المحتويات	**D**
قائمة الجداول	**E**
قائمة الأشكال	**F**
قائمة الرموز والاختصارات	**G**
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار وقطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي	**07**
المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي	**07**
أولا: مفاهيم حول الاستثمار	**07**
I. تعريف الاستثمار	**07**
II. أنواع الاستثمار	**08**
1–حسب طبيعتها	**08**
2–حسب جنسية المستثمر	**08**
3–القائم بالاستثمار	**11**

4-تعدد الاستثمارات	**11**
5-الاستثمار الخاص والاستثمار العام	**12**
III. محددات الاستثمار	**12**
1-سعر الفائدة	**12**
2-العائد المتوقع	**12**
3-التقدم العلمي والتكنولوجي	**13**
4- الثقة وتوقعات المستثمرين	**13**
5-السياسة الاقتصادية للدولة	**14**
ثانيا: مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**14**
I. تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**14**
II. تعريف المعلومات	**15**
III. تعريف الاتصال	**16**
ثالثا: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	**16**
I. تعريف النمو الاقتصادي	**16**
II. أنواع النمو الاقتصادي	**17**
1-النمو الشامل	**18**
2-النمو الكثيف	**18**
III. عناصر النمو الاقتصادي	**18**
1-تراكم رأس المال	**18**
2-النمو السكاني(العمل)	**18**
3-التقدم التكنولوجي	**19**
المطلب الثاني: محددات الاستثمار في قطاع الاتصالات وعلاقته بالنمو الاقتصادي	**19**
أولا: محددات الاستثمار في قطاع الاتصالات	**19**
I. محفزات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**19**
1-توفير بيئة تنظيمية	**19**

2-توفير بيئة تشريعية	**20**
3-تطوير البنية الأساسية لتعزيز نمو القطاع	**20**
4-تفعيل الشراكة لتحفيز نمو القطاع	**20**
5-توفير آليات محفزة للاستثمار ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة	**21**
II. تحديات وعوائق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**21**
1-مشاكل أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**22**
2-تحديات وعوائق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**23**
ثانيا:علاقة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنمو الاقتصادي	**24**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**25**
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية	**25**
أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية	**25**
ثانيا: الدراسات الأجنبية	**28**
المطلب الثاني: تلخيص الدراسات السابقة ومساهمة البحث	**30**
أولا: ملخص الدراسات السابقة	**30**
ثانيا: مساهمة البحث	**30**
خلاصة الفصل الأول	**33**
الفصل الثاني: آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2020/2010).	
المبحث الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر	**34**
المطلب الأول: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**34**
المطلب الثاني: تطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر	**37**
أولا: مؤشرات شبكة الهاتف الثابت والنقال	**37**
ثانيا: مؤشرات شبكة الانترنت	**39**
المبحث الثاني: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر	**40**
المطلب الاول: علاقة استثمار الاتصالات بالنمو الاقتصادي	**40**

أولا: سوق الاتصالات الالكترونية(2020/2010)	**40**
I. مشتركين وزبائن سوق الاتصالات الالكترونية	**41**
II. حظيرة مشتركي الهاتف الثابت	**42**
III. حظيرة مشتركي الهاتف الانترنت الثابت	**43**
IV. حظيرة مشتركي الهاتف النقال	**44**
ثانيا: استثمارات قطاع الاتصالات الالكترونية	**45**
ثالثا: رقم أعمال قطاع الاتصالات الالكترونية	**45**
رابعا: مداخيل شبكة الثابت	**46**
خامسا: مداخيل شبكة النقال	**46**
المطلب الثاني: مساهمة القطاع في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للبلد	**47**
أولا: المساهمة في الصادرات	**47**
ثانيا: المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	**49**
خلاصة الفصل الثاني	**51**
خاتمة	**53**
قائمة المصادر والمراجع	
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال الفترة: 2017/2014	**40**
02	تطور حظيرة المشتركين شبكات الهاتف	**42**
03	مجموع مشتركي الهاتف الثابت	**43**
04	إجمالي مشتركي الانترنت الثابت	**44**
05	رقم الأعمال والمشتركون	**46**
06	تصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدينار الجزائري	**48**
07	نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي	**50**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر من 2017/2010	38
02	تطور عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر 2017/2010	39
03	هيكل الحظيرة الإجمالية للهاتف بالجزائر (سنة2020)	41
04	تطور عدد مشتركي شبكات الهاتف الثابت2020/2010	43
05	تطور عدد مشتركي الهاتف النقال GSM، الجيل الثالث الجيل الرابع	44
06	تطور رقم أعمال الهاتف الثابت والنقال	45
07	رقم الأعمال بالمليار دج	47
08	إجمالي الصادرات لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	49

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز/الاختصار	الدلالة	باللغة الأجنبية
FPI	الاستثمار الأجنبي غير المباشر	Indirect foreign investment
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	Gross domestic product
SGA	الشركة العامة الجزائر	La Société Générale Algérie
ITS		*Investing in the telecom sector*

مقدمة

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الأمم والشعوب بمختلف إيديولوجياتها وثقافاتها للعمل على تحقيقه والبحث عن العوامل والوسائل التي من شأنها تحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعاتها، من أجل اقتصاد قوي.

يعتبر الاستثمار من المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان، ومن أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، لما له من امتيازات تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق العالمية، والزيادة السريعة للتجارة الخارجية وحجم المبادلات الدولية.

شهد العالم تقدما كبيرا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث أصبحت هذه التقنيات تعد من أهم البنى الأساسية التي يمكن الاستغناء عنها في مجتمعاتنا الحديثة، وأصبح تقدم الدول مرتبط بمدى التزامها بمعايير تطبيق تكنولوجيا المعلومات ذات طابع مهم في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

باعتبار الجزائر من أهم الدول التي تعتمد بشكل كبيرا جدا على عائدات قطاع المحروقات لتغطية جميع نفقاتها، لذلك كان إلزاما على القائمين على إدارة شؤون اقتصاد الجزائر التفكير بجدية في إيجاد بدائل اقتصادية حقيقية ومنتجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع الاتصالات من بين أهم القطاعات الخدمية و المنتجة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

- **الإشكالية:**

بناءا على ما سبق يطرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير تدفق الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي الجزائري؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-إذا وجد اثر الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي. هل هو سلبي أم ايجابي؟

-ما علاقة الاستثمار في قطاع الاتصالات بالنمو الاقتصادي؟

-ماذا نقصد بالاستثمار في قطاع الاتصالات؟

-هل تتوفر الجزائر على استثمارات في قطاع الاتصالات؟

- **فرضيات:**

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة ننطلق من الفرضيات التالية:

-أثر الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ايجابي.

-توجد علاقة طردية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

من البديهي أن لكل باحث أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، ويمكن حصرها في ما يلي:

-باعتبار الاستثمار في قطاع الاتصالات موضوع حديث ويشغل الأوساط الاقتصادية، والميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

-الرغبة في معرفة الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- اليقين الشخصي بأهمية موضوع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيره على النمو الاقتصادي.

- **أهداف البحث وأهميته:**

إن الغاية من تناول هذا الموضوع تنصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

-معرفة أثر الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي.

-معرفة علاقة الاستثمار في قطاع الاتصالات بالنمو الاقتصادي.

-معرفة واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

أما الأهمية فتكمن في أن أهمية الاستثمار في قطاع الاتصالات وما يمكن أن يلعبه من دور مهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق مساهمته في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

- **حدود الدراسة:**

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني.

الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة من (2020/2010).

الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر

- **منهج البحث:**

لتحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على:

المنهج التحليلي الوصفي في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، ومدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار وقطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي، والعلاقة المتبادلة بينهما، وكذلك وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة وتحليلها ومعرفة كيفية تأثيراتها.

- **صعوبات البحث:**

إن الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث تتمثل في ما يلي:

-صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية الحديثة.

-ندرة الدراسات الخاصة بالاستثمار في قطاع الاتصالات وواقعه في الاقتصاد الجزائري.

- **هيكل البحث:**

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول الإطار نظري والأخر الإطار التطبيقي، حيث المبحث الأول

النظـري سـرد جملـة مـن المفـاهيم للاسـتثمار وقطـاع الاتصـالات والنمـو الاقتصـادي، كـذا العلاقـة المرتبطة بينهما وفي المبحث الثاني الدراسات السابقة المتناولة هذا الموضوع.

أما الفصل الثاني أثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ تم في المبحث الأول تناول واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر والمبحث الثاني الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في الجزائر

الفصل الأول:الإطار النظري للاستثمار في قطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي

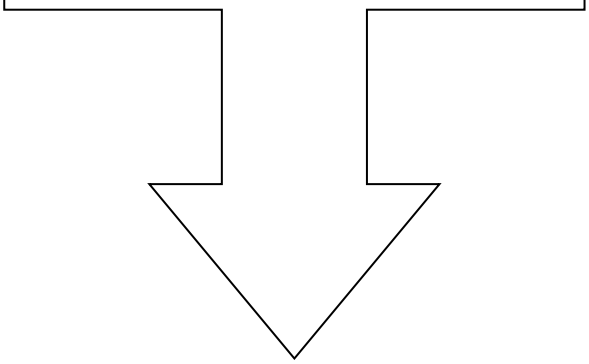

تمهيد:

يلعب الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا استراتيجيا في زيادة معدل النمو الاقتصادي، و إصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري و المفاهيمي للإستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك مفاهيم حول النمو الاقتصادي، كما سيتم التطرق إلى عرض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي.

أولا: مفاهيم حول الاستثمار.

ا. تعريف الاستثمار:

يقصد "بالاستثمار هو التخلي عن الأموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها تلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن":

أاالقيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

باالنقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

جاالمخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.[1]

كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه:عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول المادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية(المطلوبة) وفي ظروف تتسم بالأمان و التأكد قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر.[2]

ويقصد به في تعريف أخر بأنه: استخدام مدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة

[1]-زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، ط4، الأردن،2007،ص13.
[2]-هوشيار معروف، الاستثمارات الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص16.

لعمليات إنتاج السلع و الخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها.[1]

II. أنواع الاستثمارات:

يمكن تصنيف الأدوات الاستثمارية إلى أنواع متعددة حسب موقعها الجغرافي أو حسب طبيعتها أو القائم بها كما يلي:

1-حسب طبيعتها:

تعدد أنواع الاستثمارات باختلاف النظرة إليها من حيث طبيعتها فقد تكون استثمارات حقيقية أو استثمارات مالية.

أ. الاستثمارات الحقيقية:

هي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية كالاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الإرتكازية وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني.

ب. الاستثمارات المالية:

هي مجموعة الاستثمارات في الأدوات المالية للاستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأوراق ذات كفاءة عالية ومن خصائصها الاتساع و العمق .

2-حسب جنسية المستثمر:

يتم تصنيف استثمار على أساس جنسيته قد يكون استثمار محلي أو استثمار أجنبي.

[1]-كريمة قويدري،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية دولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان ،2011،ص4

أ. الاستثمارات المحلية:

هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني إي داخل الحدود الإقليمية للبلد (محل الدراسة) مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال كما يلي:

الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:

يكون ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي مثل تأسيس المشاريع الصناعية والزراعة والخدمات ...الخ. أو من خلال الاستثمار في رأس المال الذي يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية ، ويساعد في توسيع الطاقة الإنتاجية المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارات مثل الطرق والجسور والهياكل إرتكازية الأخرى.

الاستثمار في تكوين المخزون السلعي :

وهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية والغرض الأساسي منه تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملة إنتاج و البيع بالنسبة للشركات الصناعية والخدمية ,إي تامين استمرارية عملية الإنتاج والبيع بدون توقف .

الاستثمار في فائض التصدير:

وهو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي، ويحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية محددة.[1]

الاستثمار في الأوراق المالية :

هو الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق.

[1] دريد كامل آل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، عمان ، 2009،ص47 إلى48.

ب. الاستثمارات الأجنبية:

هي انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية عبر الدول بقصد التوظيف في مختلف العمليات الاقتصادية كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها أو الاكتتاب في الأسهم و السندات و القروض بهدف الحصول على عوائد مالية، بشرط إن تتم وفق النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمر بها.[1]

الاستثمار الأجنبي المباشر:

بأنه التوظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة ,الذي له الحق في إدارة مجهوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

اصطلاح الاستثمار الأجنبي غير المباشر(FPI) في عام(1967)من قبل Mathew) (Simon وعرف على أنه تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع المعني وله حق المشاركة في الإدارة والتنظيم فهي من صلاحياته التي يحصل عليها من ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فهو توظيف مالي على شكل موجودات مالية مثل الأوراق المالية مثل الأوراق المالية من الأسهم والسندات وقد يتسع ليشمل القروض بكل أنواعها في الدول المضيفة بقصد المضاربة ويسمى هذا النوع من الاستثمار محفظي ويكون هدف المستثمرين بالمحافظ هو الحصول على الأرباح وتقليل المخاطر.[2]

[1] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إقتصاد نقدي، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، ص14.

[2] سيف عبد الجبار محمد، مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، العدد خاص بمؤتمر الكلية، بغداد، مجلة كلية بغداد ،2013، ص من417 إلى ص 420.

3-القائم بالاستثمار: قد ينظر إلى الاستثمار من زاوية أخرى، وهي التي تقوم على أساس التفرقة بين ما يقوم به الأشخاص الطبيعيين، و ما تقوم به الشركات أو المؤسسات كشخصيات اعتبارية ولذلك فالتقسيم هذا يشمل:

استثمار مؤسسي:

وهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة (شركة أو هيئة) لكن لا يختلف كشيء، كما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي، فالاختلاف قد يترك في الاستثمار ذاته، فالمنشاة باختلاف أنواعها ربما كما يتوفر من أموال تفوق قدرة الشخص الواحد.

استثمار شخصي_فردي :

وهو ما يقوم به شخص واحد ،بحيث يمكن للفرد أن يستخدم مما يتاح إليه من الموارد أو أموال في القيام باستثمارات مالية كشراء الأسهم أو السندات أو القيام بعمل استثمارات مادية كشراء الأسهم .

4-تعدد الاستثمارات :

التقسيم هنا يشمل :

الاستثمار الفردي:

وهو القيام بعمل استثمار واحد فقط، كان يقوم الشخص (طبيعي اعتباري) بشراء أصل مادي أو أصل مالي وما تجد الإشارة إليه مهما تعددت أو تكررت الوحدات المشتريات من هذا الأصل فانه يظل استثمارا فرديا.

الاستثمار المتعدد(المحفظة):

المحفظة هي تلك التي تشمل أكثر من أصل ذات طبيعة مختلفة، ولذلك فهي تحتوي على استثمارات متعددة تميزا لها عن الاستثمار الفردي السابق الإشارة إليه، والمحفظة قد تضم عددا

مختلفا من الاستثمارات المالية أو المادية في نفس الوقت مثل المستثمر الذي يقوم بشراء عدد من الأوراق المالية لشركات مختلفة يكون بذلك قد كون محفظة أوراق مالية.[1]

5-الاستثمار الخاص والاستثمار العام:

فقد يقوم بالاستثمار شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت إي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، بينما قد يقوم بالاستثمار شركات تابعة للدول الحكومية أو ما يطلق عليها القطاع العام.[2]

III. محددات الاستثمار:

تشير محددات الاستثمار إلى مختف العوامل التي تدفع المستثمرين إلى اتخاذ القرار الاستثماري وتحدد حجمها، وفي هذا الإطار توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها ما يلي:

1-سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار، ذلك أن ارتفاعه يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع تكلفة التمويل المتعلقة بهذه القروض، ومنه فإن انخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض ومن ثم الاستثمار،وعليه يمكن القول أن العلاقة السائدة بين حجم الاستثمارات ومعدل الفائدة السائد في السوق هي علاقة عكسية.

2-العائد المتوقع:

ينطوي الاستثمار على إنفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد في المستقبل من هذا الإنفاق، والذي يكون غالبا في شكل صافي تدفقات نقدية متولدة منه، ولا يمكن للمستثمر

[1] وفاء بلكيموش، تأثير الاستثمار الأجنبي على قطاع الاتصالات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013،ص14إلى 15.
[2] وفاء بلكيموش، مرجع سابق، ص15.

أن يتخذ قراره هذا إلا إذا توقع أن مجموع هذه التدفقات تفوق القيمة الإجمالية للاستثمار، وهو الأساس الذي تستند عليه نظرية الكفاية الحدية لرأس المال.[1]

حيث يعبر الكفاية الحدية لرأس المال عن معدل العائد المتوقع بالنسبة لتكلفة الأصل الرأسمالي، ولا يقبل المستثمرون على الاستثمار إلا إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال تزيد عن سعر الفائدة في السوق، إي المقارنة بين معدل العائد المتوقع وبين معدل الفائدة الذي سيدفعه المستثمر لو اقترض مبلغ الاستثمار.

ومن جهة أخرى، فقد اعتبرت نظرية المعجل أن هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار ومستويات الدخل الوطني، فعند المستويات المرتفعة من الدخل تزداد الاستثمارات بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ويحدث العكس عند المستويات الدخل المنخفضة،ويفسر ذلك بأن زيادة الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، الأمر الذي يترتب عليه التوسع في الاستثمار نتيجة لتوقع المستثمرين ارتفاع العائد الخاص به.

كما أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في مستوى الدخل الوطني، ومن ثم توجد علاقة طردية وتفاعل مستمر ومتبادل بين مستوى الدخل وحجم الاستثمار.

3-التقدم العلمي والتكنولوجي:

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي احد العوامل المحددة للاستثمار، إذ أن ظهور أنواع جديدة من الآلات و المعدات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية وظهور مواد ومصادر جديدة للطاقة، تدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الآلات والمعدات القديمة بأخرى جديدة إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة.

4-الثقة وتوقعات المستثمرين:

فعند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم، ذلك باعتبار أن الطلب

[1] نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري،مذكرة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2019، ص25.

الكلي يتناقص في حالة الركود الاقتصادي ويتزايد في ظل الانتعاش، وهذا ما قد يؤثر على حجم الأرباح التي تأثر بدورها على حجم الاستثمارات.

5-السياسة الاقتصادية للدولة:

إذ أن للسياسة الاقتصادية للدولة دور كبير في التأثير على قرارات المستثمرين كونها تعمل على تبسيط إجراءات الاستثمار وتخلق المحفزات للمستثمرين وتمنحهم الإعفاءات الضريبية، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الرواج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسات المالية والنقدية والدخول كمستثمر ومشجع للاستثمارات أو العكس.

وما يمكن استنتاجه من خلال ما سبق ذكره، أن كل هذه العوامل والمحددات لها تأثير بشكل أو بأخر على العائد الذي يأمل تحقيقه من جراء الإنفاق الاستثماري، وعليه نرى نحن أن المحدد الرئيسي للاستثمار وكذا حجم الموارد المنفقة عليه يتمثل أساسا في مقدار العائد المتوقع تحقيقه من ذلك.[1]

ثانيا: مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم التقنيات الحديثة عالميا، والتي تلعب دور هاما في رقي اقتصاديات الدول.

I. تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

هناك من يرى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنها" تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات وإرسالها وتخزينها واسترجاعها بسرعة وحقة وكفاءة ومن أهم هذه النظم التكنولوجية: تكنولوجيا تفصيل البيانات، تكنولوجيا الاتصال عن بعد، تكنولوجيا الحاسبات الآلية، البرامج الجاهزة.

[1] نمري نصر الدين، مرجع سابق، ص26.

ويـرى الـبعض أن تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات تنطـوي علـى كـل أشـكال التكنولوجيـا المستخدمة في خلق وتخزين وتبادل واستخدام المعلومات في أشكالها المختلفة(بيانات المنظمة وعروض الوسائط المتعددة الأخرى) وتحسيرها من الأشكال على التكنولوجيا التي لم تظهر بعد.[1]

وفي تعريف أخر فهي تعني كل ما يتعلق بالتقنيات المستخدمة في معالجة وتحويل المعلومات خاصة المعلوماتية "الإعلام ألي" الانترنت والاتصالات بعيدة المدى وكل الوسائل التكنولوجية التي تستخدم من اجل تبادل، معالجة، استغلال وأيضا إعادة تشكيل المعطيات الرقمية القادرة على السير عبر الشبكات. [2]

II. تعريف المعلومات:

تعرف المعلومات على أنها البيانات التي تمت معالجتها وأصبحت ذات دلالة وذات قيمة، وهي عبارة عن مجموعة من الحقائق والمفاهيم والآراء التي تتعلق بموضوع ويكون الهدف منها زيادة المعرفة ويمكن الحصول عليها من خلال الرؤية، السمع، الذوق أو الحس، أو القراءة.[3]

عرفها روبرت لوسي بأنها" نتاج لجميع العمليات والقيم المميزة لمخرجات تلك العمليات"

أما حشمت قاسم فقد عرفها في كتابه مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات بأنها "تغير الحالة المعرفية للمتلقي، وأنها مرحلة وسطى مابين البيانات(المواد الخام) والمعرفة.[4]

---

[1] الطاهر قندا، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التسيير الإستراتيجي في المؤسسة دراسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر مهني علوم التسيير، تخصص التسيير الإستراتيجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015، ص22،21.

[2] توامي يعقوب، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص4.

[3] سليمان مصطفى الدلاهمة،أساسيات بنظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات،طبعة الأولى، دار الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص31.

[4] منار محمد عقول، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تنمية الاقتصاد السوري، بحث أعد لنيل درجة الماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2014، ص3.

III. تعريف الاتصال:

يعرف على أنه العملية التي يتم من خلالها إرسال رسالة معينة من المرسل إلى مستقبل مستهدف وباستخدام أكثر من أسلوب ومن خلال وسائل اتصالية محددة.[1]

كما يمكن تعريف الاتصال بأنه عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الأخر.[2]

يعرف (فيتشارلز) رائد علم الاجتماع الاتصال بقوله: "الاتصال نقل المعنى والمغزى بين الأفراد". ويعرفه أيضا بأنه: "العملية التي يتفاعل بمقتضاها مستقبل ومرسل الرسالة (كائنات حية أو بشرية أو آلات) في مضامين اجتماعية معينة، وفي هذا التفاعل يتم نقل الأفكار ومعلومات ومبهمات بين الأفراد عن قضية معينة أو معنى مجرد أو واقع معين. [3]

ثالثا: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية، اذ له مدلول اقتصادي واجتماعي فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، كما يعبر عن مدى تحسين رفاهية أفراد المجتمع.

I. تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف نزار سعد النمو الاقتصادي "بأنه زيادة الإمكانيات أو الطاقات الإنتاجية وتقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي. ويعتبر النمو الاقتصادي إحدى المشكلات الاقتصادية "التي تواجه أقطار العالم في بحثها التواصل عن طريقة يمكن بواسطتها تحقيق المستويات أعلى للمعيشة لسكانها وهي لذلك تسعى لرفع معدلات النمو في بحثها المتواصل عن طريقة يمكن بواسطتها تحقيق مستويات أعلى للمعيشة لسكانها وهي لذلك تسعى

[1] كلتوم علي كاسو، شريفة مولاي، تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنشطة ووظائف البنوك التجارية،مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015، ص11.

[2] كلتوم علي كاسو، شريفة مولاي،مرجع سابق، ص11.

[3] بنون خير الدين، بيطاط نور الدين، بوالزليفة صابر، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الثالث حول الاستهلاك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، 23و24 أفريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصرف، ميلة، ص5.

لرفع معدلات النمو في إمكاناتها الإنتاجية بقدر ما تسمح لها مواردها و ما يواجهها من مشكلات أخرى. [1]

ويقصد به في تعريف أخر بأنه: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني، فكثيرا ما يزيد الناتج المحلي في بلد ما إلا أن النمو السكاني يكون بمعدل أعلى، مما يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فرغم زيادة الناتج المحلي إلا أن هذا البلد لم يحقق نموا اقتصاديا كما أن هذه الزيادة يجب أن تكون زيادة حقيقية لا نقدية فقط، إضافة إلى أن هذه الزيادة يجب أن تكون على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.[2]

يعرف أيضا بأنه هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي وهذا المفهوم يعني ما يلي: [3]

أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني و كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.

II. أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين نوعين للنمو الاقتصادي، نمو شامل، نمو كثيف:

[1] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،ص89.

[2] أقاسم قادة، عبان شهرزاد، الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، العدد07، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 2016، ص16.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان غطية ناصف، التنمية الاقتصادية"دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، 2000، ص51.

1-النمو الشامل:

هو عبارة عن حدوث الناتج القومي الحقيقي إي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة أثار التضخم حتى ولو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه، وبعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل القومي ساكن.

2-النمو الكثيف:

يتحقق من خلال زيادة السلع و الخدمات المتاحة للفرد، من الإنتاج الحقيقي"الدخل الحقيقي" هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، حيث إذا كان معدل نمو الإنتاج دولة ما من السلع و الخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و الذي يعني بدوره تحسن في مستوى المعيشي للأفراد وهو ما يعني في المحصلة إن نموا اقتصاديا كثيفا قد حدث، وعلى العكس من ذلك نجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو إنتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في حالة الاقتصادية للدولة.[1]

III. عناصر النمو الاقتصادي:

لتحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفير ثلاثة مكونات أساسية هي:

1-تراكم رأس المال:

يشمل على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

2-النمو السكاني (العمل): يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة حجم الأسواق و سهولة تحفيز الطلب

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق، ص37.

الاستهلاكي المؤدي إلى الطلب الاستثماري ولهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة فائض في عرض العمل و حدودية الدخل. [1]

3- التقدم التكنولوجي:

يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار في قطاع الاتصالات وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

أولا: محددات الاستثمار في قطاع الاتصالات:

من الضروري أن ندرك أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هي تكنولوجيا متعددة الأغراض(General,PurposeTechnology) وأن هذا يعني أن التطور المشترك للتكنولوجيا وهيكل الاقتصاد، والعوامل التنظيمية و المؤسسية هي من أهم المحددات الأساسية لتحقيق النجاح في الاستثمار و الاستفادة من هذه التقنيات.

I. محفزات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات يفرض على الحكومات توفير البيئة التمكنية المحفزة لنموه، من خلال المشاركة الفعالة لكل من القطاع العام و الخاص و منظمات المجتمع المدني، ومنظومة من الآليات المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية و الداعمة للصناعات الصغيرة و المتوسطة.

1-توفير بيئة تنظيمية

يتطلب نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات توفر بيئة تنظيمية قوية وكيانات يناط بها مهمة وضع الرؤى و السياسات الكفيلة بتعزيز فرص نمو القطاع. ويستلزم هذا الأمر وجود كيان تنظيمي رئيسي داعم للقطاع يتمثل في وجود وزارة معينة بأمور القطاع تختص برسم الاستراتجيات و وضع السياسات الخاصة به بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.

[1] سمية ولد بوله، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2019، ص12.

2-توفير بيئة تشريعية

يتكامل مع تواجد بيئة تنظيمية قوية وجود بيئة تشريعية تكفل لكافة العاملين والشركات التوسع في استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل يعمق الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتلك الاستخدامات، ويكفل في الوقت ذاته الحماية لحقوق الملكية الفكرية، وفي هذا الإطار تتجه دول العالم إلى إقرار مجموعة من التشريعات الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك على عدد من الأصعدة، حيث يستلزم تحرير القطاع وضمان المنافسة وجود قانون منظم لخدمات الاتصالات، في حين يستلزم نمو الأنشطة الابتكار والإبداع وجود قانون منظم لحماية الملكية الفكرية، فيما يستلزم نمو أنشطة التجارة الإلكترونية وجود قوانين منظمة للتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني. ومن جانب أخر يحتاج العاملون بشكل عام إلى قوانين لحماية سرية البيانات ومكافحة الجريمة الإلكترونية وذلك لتعظيم مستويات الاستفادة من خدمات القطاع.

3-تطوير البنية الأساسية لتعزيز نمو القطاع

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوسيلة الأهم في عصرنا هذا التي تتيح الوصول إلى المعلومات والمشاركة الحقيقية في أعمال وخدمات مجتمع المعرفة، إذ أنها تزيد من إمكانات الأفراد و المؤسسات وجميع العاملين والمستفيدين من اقتصاديات هذا المجتمع. وتشكل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المرتبطة بها ومدى شموليتها إحدى أهم مكونات وركيزة أساسية من ركائز البيئة التمكينية لتحسين وزيادة النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، ومن اللوازم الأساسية لتقليص الفجوة الرقمية والمعرفية بين مختلف أفراد المجتمع.[1]

4-تفعيل الشراكة لتحفيز نمو القطاع

تتطلب مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية تعاونا بين المجتمع الدولي وكافة أصحاب المصلحة، حيث تبنى استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على أساس شراكات تتضمن مختلف الوكالات والوزارات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومؤسسات البحث، وذلك في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.وبالتالي، يمكن أن تأتي فرص التمويل لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مختلف المصادر: الحكومات،

[1] حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 63-65.

والقطاع الخاص، والمجتمع المدني،والمنظمات الدولية. وانطلاقا من دعوة الشراكة التي أطلقها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، تقترح عدة المبادئ التوجيهية للشراكة منها:

1/ينبغي أن تكون الشراكات في صورة التزامات محددة من مختلف الأطراف سعيا إلى تحقيق هدف معين أو مجموعة أهداف معينة وتعزيزها.

2/ينبغي أن تكون الشراكات ذات طبيعة طوعية وذاتية التنظيم وتقوم على أساس أهداف متفق عليها، وعلى أساس المشاركة في المسؤولية بين أطراف.

5-توفير آليات محفزة للاستثمار ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يسهم غياب التمويل في ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير من ناحية عدم القدرة على توليد المعرفة وعدم القدرة على دعم البحوث والتطوير، وبالتالي تعميق هجرة الأدمغة والاعتماد الكامل على الخبرات الأجنبية. وتبرز أهمية التمويل كمورد حيوي في جميع النشاطات المتعلقة بتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال:[1]

-تحقيق النمو المرجو في مستوى البنية الأساسية لسد الفجوة الرقمية؛

-تحقيق الخدمة الشاملة في جميع المناطق الفقيرة؛

- إنعاش أسواق رؤوس الأموال والحركة المصرفية.

II. تحديات وعوائق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لقد زاد انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة، وبالخصوص في الدول الأكثر تقدما، لدرجة أنها أصبحت "غير مرئية" بحيث أننا لا نشعر بقيمتها وأهميتها في حياتنا إلا عندما تتعطل أو تتوقف عن العمل. غير أن الاستثمار في هذه التكنولوجيات تعترضه العديد من العوائق والتحديات والتي من أهمها:

[1] حسين العلمي، مرجع سابق، ص66-67.

1-مشاكل أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يجب أن ننظر إلى دورة حياة أجهزة هذه التكنولوجيات، ابتداء من المواد الخام، مرورا بالإنتاج والاستخدام ثم التخلص منها نهائيا.

أ. **المواد الخام:** تعتبر أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كلها مكونة أساسا من مجموعة من ملايين "الترانزستورات(Transistors) والتي تعتمد في إنتاجها على نفس المواد الخام من المعادن.والمشكلة هنا لا تتعلق بمادة السيليكون(Silicom)، فهو متوفر بكثرة على الرغم من أنه يحتاج في معالجته إلى الكثير من الطاقة من أجل جعله صالحا لإنتاج "المعالجات المركزية الدقيقة" عالية السرعة (Microprocessors) و"رقاقات الذاكرة" (Memory chips) ولكن المشكلة تكمن في الكميات القليلة جدا من المعادن النادرة الأخرى مثل الإنديوم، الهفنيوم، الجرمانيوم، والغاليوم هذه المعادن لا توجد بكثرة إلا في أماكن قليلة جدا على مستوى الكرة الأرضية.

ب. **التصنيع:** أما من ناحية التصنيع وإنتاج الإلكترونيات عموما، فإن المواد الكيميائية و المواد التي تشكل جزءا أساسيا من عملية الإنتاج لها آثار سلبية على سلامة العاملين في الإنتاج وعلى سلامة البيئة المحلية.

ج. **الطاقة:** مع تزايد القلق من قضية تغير المناخ هناك تركيز متزايد على كمية الكهرباء التي تستهلكها أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبقدر زيادة الأجهزة التي لدينا، خصوصا الأجهزة النقالة التي تتطلب عملية الشحن، بقدر ما تكون هناك زيادة في الطلب على الكهرباء. في الوقت الحاضر (2012)، في جميع أنحاء العالم، يتم استخدام الوقود (الفحم) لتلبية جزء كبير من الطلب المتزايد على توليد الكهرباء، وهو الأسوأ من جهة نظر من إنبعاثات الكربون.

د. **المخلفات الإلكترونية:**

عندما تنتهي صلاحية أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطرح مشكلة التخلص منها أو إعادة تدويرها والتي يرى بعض الاقتصاديين أن عملية إعادة تدوير تزيد من عمر الموارد لأننا لسنا في حاجة لاستخراج المزيد من المواد الخام. وأما بالنسبة للإلكترونيات الرقمية فالمشكلة أكثر تعقيدا لأن تركيز المواد الخام الحيوية ضمن السلع الكهربائية في معظم الحالات أقل من تركيزها في البيئة الطبيعية، وهذا ما يجعل من المستحيل عمليا استصلاح بعض الموارد(تدويرها) لبعض المعادن مثل

الغـاليوم أو الإنـديوم، هـذا لا يعنـي أن إعـادة التـدوير لا تعتبـر طريقـة لإطالـة عمـر هـذه المـوارد والاستفادة منها لفترات طويلة.

إن الأسلوب الأكثر شيوعا في عملية إعادة تدوير الإلكترونيات هو عن طريق سحقها ،تجزئتها وحرقها من أجل استرداد المعادن الأكثر قيمة، وفي الدول المتقدمة يتم ذلك في معايير بيئية عالية وفي أفران مصممة خصيصا لمعالجة هذه المعادن.

2-تحديات وعوائق قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعترض قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من العوائق والتحديات والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ. العوائق المتعلقة بالبيئة التمكينية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

فيما يتعلق بالعوائق المرتبطة بالبيئة التمكينية، يأتي عدم توفر برامج التحفيز الحكومية كأول الانتقادات التي يراها القطاع الخاص تحديا كبيرا، يتبعه مباشرة غياب الأطر التنظيمية. و إذا كان الاهتمام الثاني مفهوما هنا، فإن الأول يتطلب تمحيصا أكبر، خاصة في ظل غياب وجود حماية لحقوق النشر والطبع، والضرائب المرتفعة، ثم النقص في الآليات المحددة للتمويل ومؤسساتها، والمنافسة مع الشركات الدولية الرئيسة. مما يدل بشكل أو بأخر على أن الشركات في قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطالب بنوع من "الحماية" الاقتصادية لتوسيع نشاطاتها.[1]

ب. قضايا البيئة التجارية التي تحد من تطور صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن المعوق التجاري الرئيس يتعلق بالمستوى المعيشي للسكان في الأسواق الداخلية (القدرة الشرائية المنخفضة للسكان وحجم القطاع غير النظامي) بالتوازي مع معطيات الاقتصاد الكلي (المناخ غير المشجع للاستثمار والنمو البطئ للاقتصاد). وقد يدل معوق القدرة الشرائية للسكان أن السوق تكمن في سوق الأفراد أكثر من سوق الشركات، إلا أن تطور السوق الأفراد بشكل كامل يتطلب تطورا للخدمات المصرفية واستخدام بطاقات الائتمان، لأنها وسيلة الدفع المميزة على الشبكة؛ هناك إذا نوع من المفارقة في هذا الجانب.

[1] المرجع السابق، ص68-72.

ج. **الاحتياجات لتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

من ناحية أولويات احتياجات الشركات بشأن البنية الأساسية، فإنه من الواضح أن نشر الحزمة العريضة للشركات من أهم الأولويات. إلا أن نشر الحزمة العريضة لعموم المستخدمين يأتي أيضا في المرتبة الثانية كدلالة على اهتمام الشركات بسوق الأفراد والمفارقة أن الاهتمام بتحقيق الاندماج بين الاتصالات والإعلام يبدو ضعيفا مع كل المخزون الكامن للإيرادات في هذا المجال وخاصة من خلال نشر التلفاز عبر الحزمة العريضة، وقد يعود هذا ربما إلى الرقابة الشديدة التي يخضع لها الإعلام من قبل السلطات العامة.[1]

ثانيا: علاقة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنمو الاقتصادي.

يعد الاتفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصال مشروعا اقتصاديا واستثماريا لأنه يشمل على الأصول الثابتة (الأجهزة، المعدات) والأصول المتداولة (النظم، البرمجيات، التسهيلات..)، ولقد تعددت الدراسات القياسية المبينة لأثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى الجزئي كالمؤسسات أو على المستوى الكلي كالنمو الاقتصادي والجدول (يلخص أبرز الدراسات المقدمة من طرف المختصين).

الدراسة	السنة	المتغير المستقل الذي يقيس CCT	المتغير التابع	النتيجة
Olineret sichel1994	1992/1980	الاستثمار في أجهزة الكومبيوتر	النمو الاقتصادي	9,3% من النمو ساهم فيه رأس مال التكنولوجي
Khanet Santos 2002	2000/1996	الاستثمار في رأس مال التكنولوجي	إنتاج المؤسسات غير الزراعية	11,2%من النمو ساهم فيه رأس مال التكنولوجي

[1] المرجع سابق، ص72.

		(معدات الإعلام ألي، البرمجيات، تجهيزات الاتصالات	إنتاجية العمل	26,4%من النمو ساهم فيه رأس مال التكنولوجي

ففي مجمل هذه الدراسات ملخصها يتمثل في الأثر الموجب للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودرجة هذا الأثر مرتبطة من جهة بدرجة أو بحجم هذا الاستثمار، ومن جهة ثانية مرتبطة بتوفير البيئة المثالية وتوجيهية وتنظيمية للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تشمل مبدأ الدخول الحر والمنافسة الشريفة والأنظمة الموجهة نحو اقتصاد السوق.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية.

أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية:

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي، وسوف يتم في هذا الجزء من الدراسة عرض بعض هذه الدراسات:

دراسة (حسين العلمي، سنة 2012) بعنوان:

دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن تطوير وزيادة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحسن استخدامه وتوظيفه يشكل فرصة ذهبية لدفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق تحسينات في مستويات المعيشة لكل شرائح المجتمع وإن الأثر الاقتصادي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون من

[1] العمري الحاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2001-2005، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، مجلد 9،عدد 1، 2018، ص 303-304.

حيث المؤثرات الخارجية والآثار غير المباشرة بفعل استخدامها وتطبيقها في مختلف قطاعات الاقتصاد، أكبر من مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع من قطاعات الإنتاج.

دراسة الباحث (العمري الحاج، سنة 2018) بعنوان :

أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي الجزائري(2001-2015)

تهدف إلى قياس أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، مقاسا بالناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال 2001-2014، باستخدام انحدار خطي متعدد تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى2015، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أو حتى في إحدى فروعه في الجزائر له أثر معنوي وموجب على النمو الاقتصادي نسبته0,06%.

تناولت دراسة(طه بن الحبيب، سنة 2018) بعنوان:

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية (2015/2005)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال دراسة قياسية ضمت 50 دولة نامية، باستخدام نماذج البانل وهذا استنادا على المتغيرات المستقلة المتمثلة في الانترنت وهاتف النقال ومعدل التضخم ومعدل النمو السكاني والانفتاح التجاري، ونمو الناتج المحلي كمتغير تابع، حيث تبين من خلال التحليل الساكن لنماذج البانل أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم، وهو دليل على وجود فروقات فردية ثابتة بين الدول النامية في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، في حين أن التحليل الديناميكي بين أن مؤشر الانترنت له تأثير سلبي ومعنوي في الأجل الطويل وهو دليل العلاقة العكسية بينه وبين النمو الاقتصادي، أما متغير الهاتف النقال كان له تأثير سالب وغير معنوي أي أنه ليس له تأثير على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

دراسة فداء مجدي عبد الحميد الشوره (2018) بعنوان:

أثر الاستثمار بقطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الأردن(2017/2000)

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار بقطاع الاتصالات (الخط الثابت، الخلوي، الانترنت)على النمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، واهم النتائج المتوصل إليها أن الاستثمار بقطاع الاتصالات له تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار بالخلوي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن أي أن زيادة الاستثمار به بمعدل وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بالنمو الاقتصادي بمعدل 0,25%وأظهرت النتائج أيضا أن الاستثمار بالانترنت له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن حيث أن زيادة الاستثمار به بمعدل وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بالنمو الاقتصادي بمعدل 0,35%، وأظهرت النتائج أيضا بأنه لا يوجد أثر للاستثمار بالخط الثابت على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها زيادة الاهتمام والتطوير بقطاع الاتصالات من خلال الاستثمار به للمحافظة على التأثير الايجابي لقطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي الأردني.

دراسة بدر حمدان، ونادر أبو شرخ (2019) بعنوان :

أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي الفلسطيني(2018/2000)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي ، حيث استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية، وتم بناء نموذج قياسي متعدد واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود أثر إيجابي للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة ووجود تأثير إيجابي ضعيف للأيدي العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في فلسطين.

أما دراسة وميض كريم عبد الرحيم (2021) بعنوان:

أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في العراق(2004-2019)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي، باستخدام أسلوب التحليل الوصفي و من خلال تحليل الواقع الاتصالات في العراق ثم الانتقال إلى

تحليل العملي باختبار ثبات متغيرات النموذج للسلسلة الزمنية ثم اختبار التكامل المشترك ثم تقدير نموذج الانحدار الذاتي، ومن النتائج المتوصل إليها أن هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي الناتج(GDP) للعام السابق والناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي أي أن تغيير الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي بنسبة 0,99 وكذلك التأثير الإيجابي وهذا يتوقف مع محتوى النظرية الاقتصادية. أما عن متغير الاستثمار في قطاع الاتصالات (ITS) للعام السابق، يرتبط أيضا بعلاقة العكسية مع الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

أما على صعيد الدراسات الأجنبية فكانت:

الدراسة(Aghaei&Rezaghlizadeh,2017) بعنوان:

The impact of information and communication technology(ICT) on economic growth in the OIC countries

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، حيث استخدمت هذه الدراسة ديناميكيات وبيانات لوحة ثابتة في إطار نموذج النمو وتطبيقيها على اقتصاد الدول منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة الزمنية(2014/1990)، وتوصلت لجملة من النتائج منها وجود تأثير كبير للاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.

دراسة(Augustin Foster Chabossou,2018) بعنوان:

Effets des technologies de l'information et de la communication sur la croissance économique du Benin.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بنين، باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية القياس للاقتصاد القياسي و نموذج تصحيح الخطأ ومن بين النتائج المتوصل إليها أن هناك علاقة إيجابية طويلة الأمد بين النمو

الاقتصادي ورأس المال في قطاع الاقتصاد الرقمي، وأن تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل بالنسبة لبنين فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

دراسة(Sepehrdoust,2018) بعنوان:

Impact of Information and Communication Technology and Financial Development on Economic Growth of OPEC Developino Economic.

تهدف إلى دراسة التحقيق من تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتنمية المالية في الاقتصادات النامية البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، خلال الفترة(2015/2002)، باستخدام لوحةGMMنوع من نموذج النمو. أظهرت النتائج المستخرجة من نموذج الاقتصاد القياسي أن زيادة قدها واحد في المئة في مؤشر التنمية المالية ومتغيرات المئة على التوالي. وعلاوة على ذلك، فقد كان تأثير المتغيرات (القوى العاملة النشطة، الاستثمار، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت) إيجابيا على النمو الاقتصادي. أما التضخم فقد كان تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي.

دراسة(SeverinBokini, 2019)، بعنوان:

.Télécommunication Et Croissans Economique Au Benin

تهدف هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين الاتصالات السلكية واللاسلكية والنمو الاقتصادي في بنين خلال الفترة(2017/1980)، باستخدام الأسلوب السلاسل الزمنية مع نموذج تصحيح الخطأ على غرار لا إنجل وجرانجر، حيث توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية على المدى القصير والطويل بين معدل انتشار الهاتف المحمول في القطاع الرقمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما دراسة (Bahrini&Qaffa, 2019)، بعنوان:

Impact of Information and Communication Technology on Economic Growth: Evidence from Developing Countries.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير المعلومات والاتصالات التكنولوجيا (ICT)على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة في الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا (MENA) ومنطقة إفريقيا

جنوب الصحراء(SSA)، باستخدام لوحة معممة نموذج نمو طريقة اللحظات(GMM) خلال الفترة(2016/2007)، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي تفوق دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الدول جنوب إفريقيا مجالات الانترنت واعتماد النطاق العريض.

المطلب الثاني: تلخيص الدراسات السابقة ومساهمة البحث

أولا: ملخص الدراسات السابقة

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة سواء كانت عربية أو أجنبية، أنها تشترك في إشكالية و هدف الدراسة، وذلك لقياس العلاقة بين الاستثمار في قطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي رغم اختلاف الحدود المكانية والزمنية وأدوات القياس والتحليل المستعملة. فأغلب هذه الدراسات توصلت إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي، ودراسات أخرى توصلت إلى وجود أثر سلبي للاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي.

ثانيا: مساهمة البحث

خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن معظمها تشترك مع الدراسة الحالية في موضوع المتناول أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي، مع اختلاف الحيز الزماني لهذه الدراسات. كما تتشابه هذه الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث الهدف، الذي تمحور حول قياس اثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي، باستخدام أدوات تحليلية وقياسية مختلفة.

رغم وجود اختلاف بين هذه الدراسات إلا أن أغلبها أجمعت على نتيجة واحدة وهي وجود أثر ايجابي للاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا النمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة فعالة تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، ومثل هذا الاستثمار تحكمه عدة محددات تؤدي إلى تطوره وتشجيعه، كما تم استعراض مسح الدراسات السابقة وعرض مساهمة البحث حول هذا الموضوع، وأهم ما تم استخلاصه من ذلك أن الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وهذا ما أكدته الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال(2020/2010)

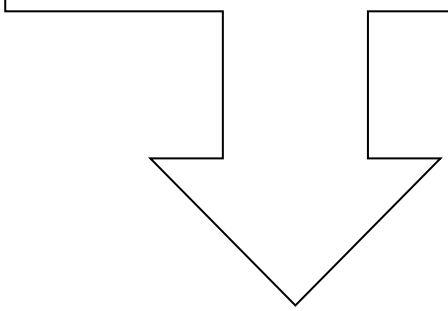

تمهيد:

يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قطاعا رابعا بعد الصناعة والزراعة والخدمات، حيث أصبح يقاس تطور الدول بمدى استغلالها لهذه التقنية الحديثة في مختلف القطاعات والأنشطة لإحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود، والجزائر كغيرها من الدول أصبحت واعية بأهمية هذه التقنية العصرية في التطوير والتقدم فانخرطت في هذا المسعى لمواكبة التطور العالمي في هذا القطاع لكونه ركيزة أساسية في اقتصاد المعرفة، وفي هذا الفصل سيتم تناول العلاقة بين الاستثمار في قطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي في وضع الجزائر.

المبحث الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة أهم معالم النمو الاقتصادي، خاصة وأن الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق والاقتصاد العصري وتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية.

المطلب الأول: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تدخل مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، والعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة، وكذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات وإعداد البرامج المعلوماتية.

كان من المتوقع أن انفتاح الجزائر وإقبالها نحو العالم التكنولوجي المتطور سيتحقق من خلال اتفاق الشراكة بين مؤسسة "أيباد" (EEPAD) مع مؤسسة "تيليكوم الجزائر" (Algérie Telecom) لتأهيل وتطوير وإعطاء دفع إضافي في مجال تكنولوجيات الاتصال عن طريق الشراكة، حيث كانت هذه الخطوة أول شراكة جزائرية – جزائرية قبل تجسيد شراكة مع الأجانب، حيث شرعت مؤسسة [1]

التعليم المهني عن بعد (أيباد) ابتداء من سنة 2007 في تركيب ثم صناعة أجهزة الحاسوب المحمولة. وتأتي هذه المبادرات بين المؤسسات الجزائرية لتحجب النقص الذي تركته المؤسسات الأجنبية التي اختفت من السوق أما على مستوى المؤسسات فإن الربط بالإنترنت مازال يعرف تأخرا محسوسا، مما جعل البنك العالمي يساهم بمبلغ 9 مليون دولار لإنشاء قطب تكنولوجي في الجزائر العاصمة سيسمح بتزويد المؤسسات ببنك للمعلومات حول الوضعية الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من المعطيات لتحسين أداء هذه المؤسسات.

---

[1] حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2013/2012، ص123.

لقد أصبحت سوق الاتصالات الوطنية سوقا متعددة المتعاملين، إذ بلغ عدد متعاملي الهاتف الثابت متعاملين اثنين وهما الشركة الجزائرية للاتصالات، و"اتصالات الجزائر" وهي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم، وقد أنجزت هذه الشركة استثمارات هامة خلال الفترة 2003-2007 بلغت قيمتهـا 77.4مليار دج (حوالي 1.06 مليار دولار).

أما فيما يخص الهاتف النقال فهناك ثلاث متعاملين هم:

- جازي جي إس إم (Djezzy GSM)؛ فرع أوراسكوم للاتصالات المصرية، مشغّل شبكة الجزائر للمحمول، بحصّة سوق 46% (أكثر من 15 مليون مشترك ومشتركة سنة 2010) وبتغطية شبكية 93% من السكان (48 ولاية)، اكتسب رخصة "GSM" الثانية في البلاد في جويلية 2001، مع عرض قدره 737 مليون دولار، وأطلق رسميا في 15فيفري 2002.

-**اتصالات الجزائر للهاتف المحمول موبيليس** (Mobilis Mobile Télécom Algérie) هي ثاني شبكة للهاتف المحمول في الجزائر، تأسست عام 2003 كفرع للمؤسسة العمومية اتصالات الجزائر التي تمتلكها بنسبة 100% ولذلك فهي تعتبر شركة الاتصالات العمومية الوحيدة في الجزائر.[1]

تقدم موبيليس خدمات GPRS،GSM، الإنترنت اللاسلكي، خدمات الجيل الثالث، وخدمة التجوال الدولي. تمتلك موبيليس أكثر من 4200 محطة تغطية BTS وشبكتها تغطي 97 %من مساحة الجزائر. كما تملك أكثر من 110 وكالة تجارية و 52000 نقطة بيع معتمدة مع نهاية عام 2010 أصبح لــدى موبيليس11 مليون زبون في مختلف خدماتها.

- **نجمة (nedjma)** هي فرع من مجموعة الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهي مؤسسة تعمل في الجزائر في مجال الاتصالات بالهاتف النقال. يبلغ عدد مشتركيها8.245 مليون مشترك مما مليون مشترك مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة في سوق الهاتف النقال بالجزائر وبلغت حصة نجمة

[1]حسين العلمي، مرجع سابق الذكر،ص124.

في سوق النقال2.25% من مجموع الحصص، في02 ديسمبر2003 تحصلت "الوطنية تيليكوم" الكويتية على رخصة استغلال الهاتف النقال في الجزائر بعد عرضها المالي المقدرب421 مليون دولار، وفي 25 أوت 2004 تم الإطلاق التجاري لعلامتها التجارية المسماة "نجمة" بمختلف التشكيلات من المنتجات والخدمات غير المسبوقة في الجزائر، حيث أدخلت "نجمة"معايير جديدة لعالم الاتصالات في الجزائر، إذ كانت أول متعامل يدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية. وفي سنة 2007 استحوذت القطرية للاتصالات كوكيل على 51 % من رأسمال "نجمة" بعد صفقة البيع التي أبرمتها مع المتعامل الكويتي الوطنية تيليكوم.

إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر غير واضح، فالمشاريع موجودة لكن مبالغ الاستثمار ونتائج المشاريع غير متوفرة، أو أن المشاريع قد تكون فشلت، أو مازالت قيد التنفيذ؛ فمثلا:

– أُطلق مشروع "حاسوب في كل بيت" –أسرتك– من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بالتعاون مع الشركة العامة الجزائر (La Société Générale Algérie)، بريد الجزائر(Poste Algérie)،(اتصالات الجزائر Algérie Télécom)، شركات التأمين والشركات المتخصصة في الإعلام الآلي. حيث أن هذا المشروع المقدّر بـ 5 ملياردج (67.8 مليون دولار) [1]

يهدف إلى تزويد 6 ملايين بيت بأجهزة كمبيوتر خلال الفترة الممتدة بين 2005–2010 بغية بلوغ معدل 40 %من الربط على شبكة الإنترنت وهو من المشاريع التي راهنت عليها الحكومة لكسب ود المواطن البسيط، وأطلقته في 22 أكتوبر 2005 لتقريبه إلى عالم الإنترنت، ويتمكن من خلاله التواصل مع الآخرين، لكن "أسرتك" تحول إلى مشروع فاشل وقد تم إدراج هذا المشروع أو إطلاقه مجددا مع مشروع الجزائر الإلكترونية تحت اسم "أسرتك 2".[2]

[1] حسين العلمي، مرجع سابق الذكر،ص125.

[2] حسين العلمي، مرجع سابق الذكر،ص125.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

لطالما أعتبر قطاع الاتصالات من القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، ولذلك وبعد الاستقلال مباشرة فإن الحكومة أولت له مكانة خاصة وسعت لبسط يدها عليه فقامت باحتكاره ضمن أهدافها لتحقيق المنفعة العامة. وظل هذا القطاع مسيرا وفق الأمر الرئاسي رقم 75-89 إلى غاية 2000، حيث مارست وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظائف متعامل البريد ومتعامل الاتصالات في ظل الاحتكار التام، عرف القطاع خلالها ضعفا تاما في الأداء، بعدها وتجاوبا مع متطلبات هذا الوضع. سارعت الجزائر في القيام بإصلاحات بغية تطوير القطاع مستفيدة من الدروس والتجارب الاقليمية والدولية، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية السوق الجزائرية. وفيما يلي عرض لتطور قطاع الاتصالات في الجزائر بعد الإصلاح من خلال الهاتف الثابت، الهاتف النقال والأنترنت خلال الفترة 2010-2017:[1]

أولا: مؤشرات شبكة الهاتف الثابت والنقال:

في السنوات الأخيرة انخفض عدد المشتركين في الهاتف الثابت وذلك منذ افتتاح سوق الهاتف النقال، الذي أصبح يلبي بشكل أفضل متطلبات السوق وذلك بالنظر إلى مزاياه الكبيرة والمتعددة (الرسائل القصيرة، التنقل ....)، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

[1] محمد توفيق مزيان-أمينة بديار،تنمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في الجزائر: بين الواقع والمأمول،المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان/الجزائر،جامعة عبد الحميد بن باديس /مستغانم،مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد02، العدد01- جوان2018.

الشكل01: تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر من 2010إلى سنة 2017.

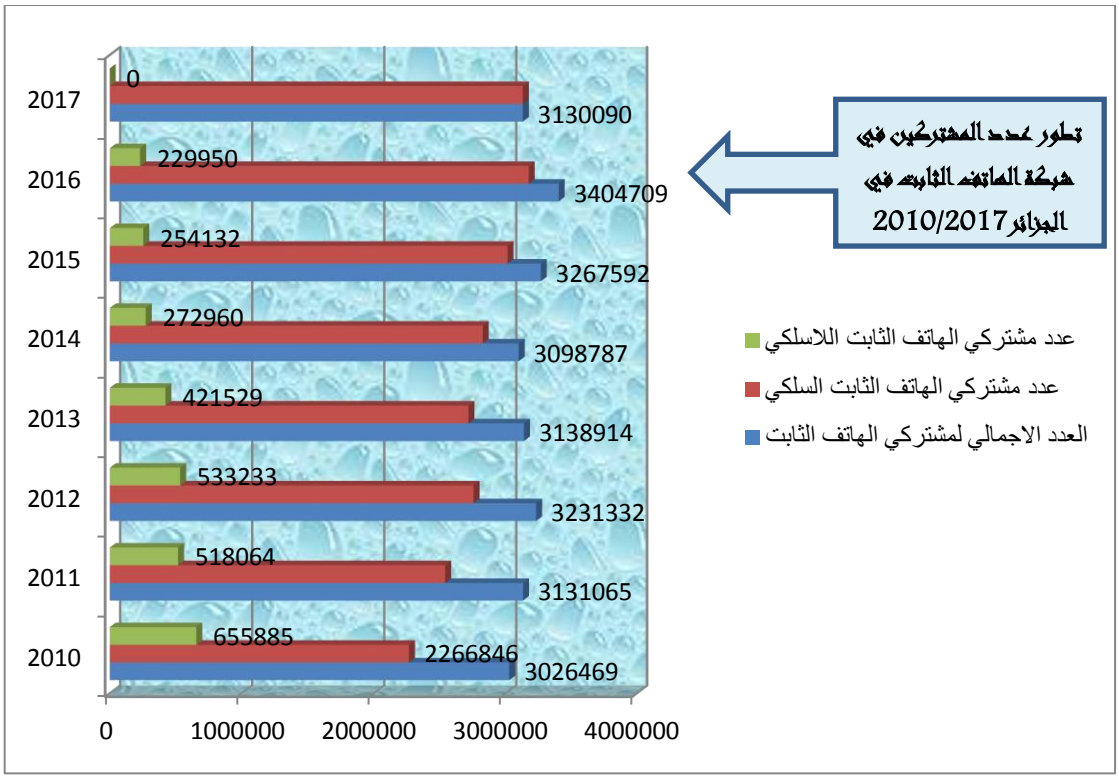

المصدر: مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي الجزائر، المجلد02، العدد01، جوان2018.

نلاحظ من خلال الشكل أن تطور الهاتف الثابت في الجزائر يتجه نحو الاستقرار في الثلاث سنوات الأخيرة حيث فاق الثلاث ملايين مشترك منذ سنة 2015، عرفت سنة 2017 الاستغناء عن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي الذي خصص للمناطق الريفية وذلك راجع إلى إستراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة كما نجد أن كثافة الهاتف الثابت عرفت انخفاضا حيث بلغت في سنة 2017 نسبة 7,50% وفي سنة 2016 نسبة 8,26% ويرجع ذلك لتوجه المواطن إلى الهاتف النقال.[1]

أما بالنسبة للهاتف النقال، فقد تم بشأنه فتح سوق للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط في الفترة المبينة في الشكل 02 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية. حيث شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال

[1] محمد توفيق مزيان-أمينة بديار، مرجع سبق ذكره، ص108.

98% عام 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49,87% مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47,04 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,02%.والشكل الموالي يوضح هذه التطورات كما يلي:

الشكل02: تطور عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر في الفترة مابين 2017/2010.

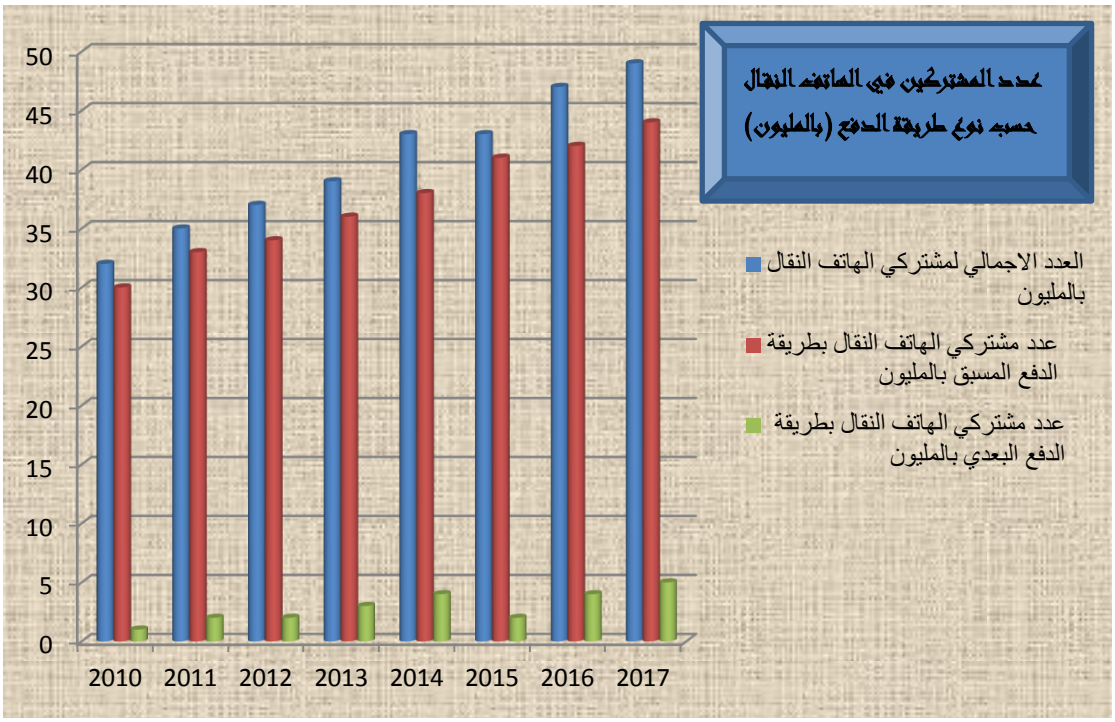

المصدر: مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي الجزائر، المجلد02، العدد01، جوان2018.

ثانيا: مؤشرات شبكة الأنترنت :

في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية ،لم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في أواخر سنة 2017 حوالي 810155 جيجابايت/ثانية، والجدول التالي يعطي أهم هذه المؤشرات كما يلي :

الجدول01: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال الفترة(2017/2014).

المؤشرات	2014	**2015**	**2016**	**2017**

طول الألياف البصرية (كم)	61556	70700	76514.56	81872
عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	2291	3211	4771	1541
عرض نطاق الانترنت الوطنية (ميغابايت/ثانية)	348	390	_	801000
عرض نطاق الانترنت الوطنية(ميغابايت/ثانية)	278	155485	150630	810155

المصدر: مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي الجزائر، المجلد02، العدد01، جوان2018.

نلاحظ من الجدول، أنه من سنة لأخرى ترتفع قيمة هذه المؤشرات، مما يعطي دلالة واضحة على أن الجزائر تملك بنية تحتية من هذه التكنولوجيا تسهل أمامها عملية الاندماج في الاقتصاد الرقمي.[1]

المبحث الثاني: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

يعد قطاع الاتصالات من القطاعات الحيوية والخالقة للقيمة المضافة في معظم اقتصاديات العالمية، لذا تسعى الجزائر جاهدة إلى تطوير الاستثمار في هذا القطاع، وجعله في قلب استراتجيات وسياسات النمو الاقتصادي، ويعتبر الاستثمار في قطاع الاتصالات الذي يساهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الإمام، وبعدما أصبح هذا الموضوع هدفا رئيسيا تسعى معظم الدول لتحقيقه من أجل زيادة الدخل القومي ومن زيادة متوسط دخل الفرد.

المطلب الأول: علاقة استثمار الاتصالات على النمو الاقتصادي.

أولا: سوق الاتصالات الالكترونية(2020/2010).

[1]محمد توفيق مزيان–أمينة بديار، مرجع سابق الذكر، ص109.

I. مشتركين وزبائن سوق الاتصالات الالكترونية:

ضمن الحظيرة الإجمالية المقدرة 50.34 مليون مشترك في شبكات الثابت والنقال، يمثل الهاتف النقال نسبة 90.50% من الحظيرة الإجمالية، مقابل 9.50% فقط بالنسبة للهاتف الثابت، كما هو موضح في شكل التالي: [1]

الشكل03: هيكل الحظيرة الإجمالية للهاتف بالجزائر.

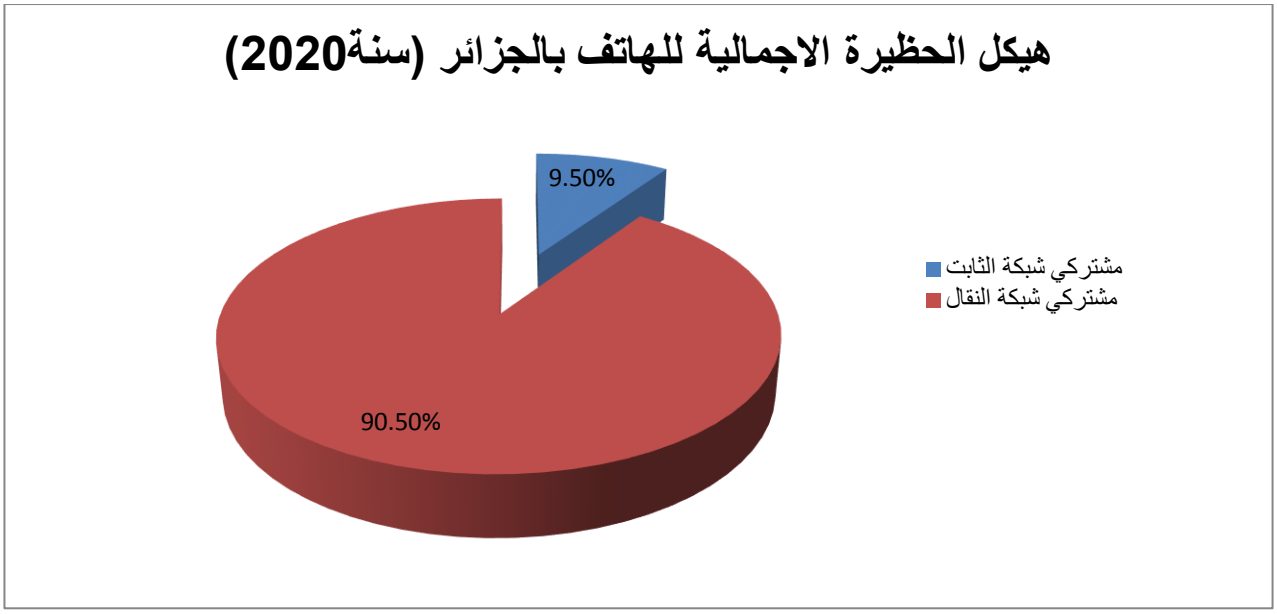

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

اذ عرف عدد المشتركين في شبكات الثابت والنقال ارتفاعا طفيفا نسبته 0.60%، حيث انتقل من 50.04 مليون مشترك في نهاية سنة 2019الى 50.34 مليون في نهاية سنة 2020، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، تقرير السنوي 2020 الجزائر، ص11.

الجدول02: تطور حظيرة المشتركين شبكات الهاتف.

حظيرة المشتركين	2018	2019	2020
مشتركي شبكة الثابت	4 348 154 %8.44	4 616 310 %9.22	4 784 306 %9.50
مشتركي شبكة النقال	47 154 264 %91.56	45 425 533 %90.78	45 555 673 %90.50
مجموع المشتركين في شبكات الثابت والنقال	51 502 418	50 041 843	50 339 979

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

II. حظيرة مشتركي الهاتف الثابت:

مع النمو السنوي البالغ 3.64%، ارتفعت حظيرة مشتركي الهاتف الثابت الى 4.78% مليون مشترك في 31ديسمبر 2020 مقابل 4.62 مليون مشترك في السنة الماضية، هذا التطور لحظيرة المشتركين رفع نسبة الاسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت من 63.09% الى 65.27%، والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك:[1]

الجدول03: مجموع مشتركي الهاتف الثابت.

	2019	*2020*
مجموع مشتركي الهاتف الثابت	4 616 310	4 784 306
مشتركي السلكي	3 424 254	3 578 932
مشتركي اللاسلكي	1 192 056	1 205 374
تغلغل الأسر	%63.09	%65.27

[1] سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، تقرير السنوي 2020 الجزائر، ص12

هيكل الحظيرة	السلكية 74.18%	السلكية 74.81%
	اللاسلكية 25.82%	اللاسلكية 25.19%

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

الشكل04: تطور عدد مشتركي شبكات الهاتف الثابت(2020/2010):

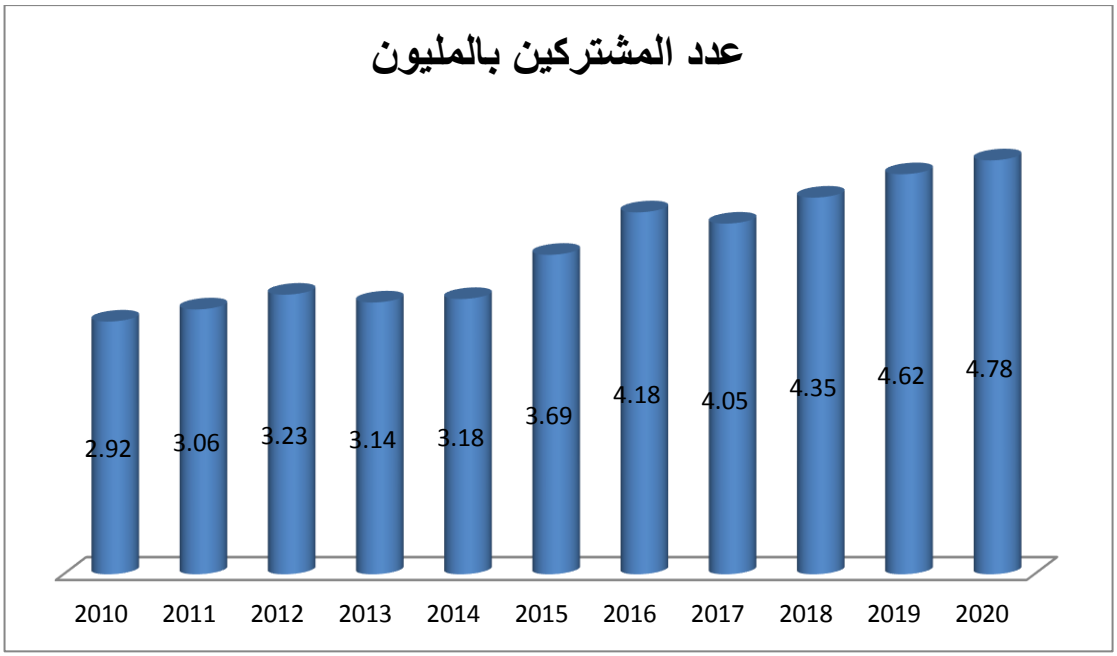

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

III. حظيرة مشتركي الانترنت الثابت:

يواصل سوق الانترنت الثابت نموه، ما بين السنتين 2019-2020 حيث بلغت نسبة النمو 5.87% منتقلا من 3 569 176 مشترك إلى 3 778 801 مشترك، وحسب نوع التكنولوجيا، يشكل الانترنت السلكي الوسيلة الأساسية للنفاذ إلى الانترنت، اذ تتعلق بحوالي 68.10% من إجمالي مشتركي الانترنت الثابت، بحسب ما يبينه الجدول التالي:[1]

الجدول04: إجمالي مشتركي الانترنت الثابت

	2019	2020
السلكي	2 377 120	2 573 427

[1] سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، تقرير السنوي 2020 الجزائر، ص12.

اللاسلكي	1 192 056	1 205 374
مجموع النفاذ إلى الانترنت الثابت	3 569 176	3 778 801

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

IV. حظيرة مشتركي الهاتف النقال:

في 31 ديسمبر 2020، عرفت حظيرة الهاتف النقال بمختلف أنواع التكنولوجيا (GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع) ارتفاعا طفيفا تبلغ نسبته 0.29% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وبهذا استقرت الحظيرة بحدود 45.56% مليون مشترك نشيط حاملة الكثافة الهاتفية الى 103.85% مقابل 103% في السنة الماضية، أي نمو صافي نسبته 0.58 نقطة، كيما هو موضح في الشكل الموالي:[1]

الشكل05: تطور عدد مشتركي الهاتف النقال GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع.

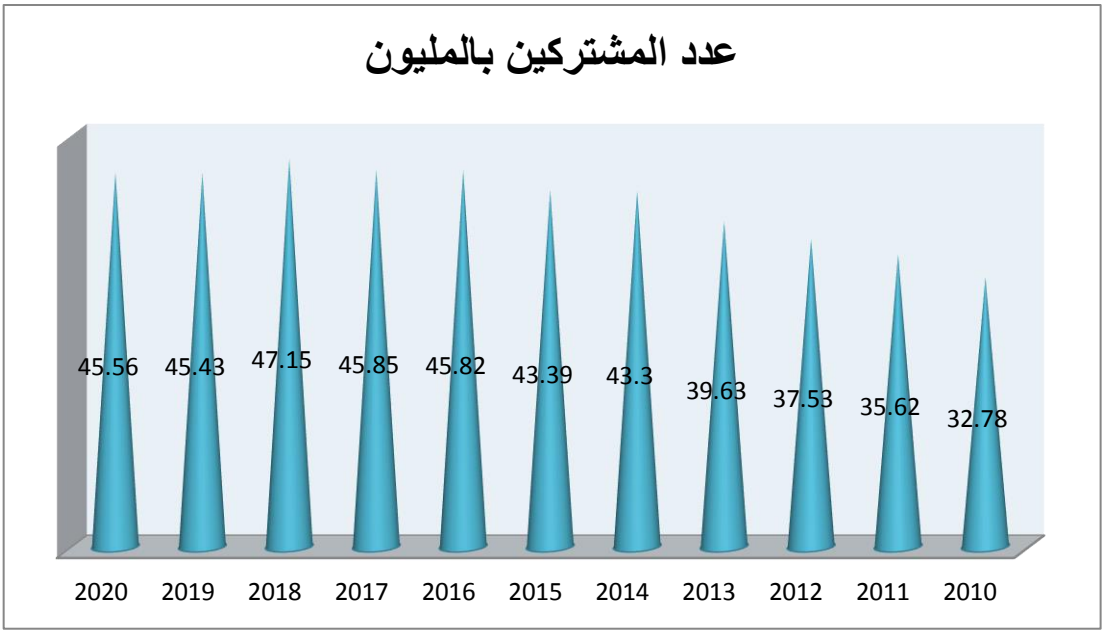

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

[1] سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، تقرير السنوي 2020 الجزائر، ص13.

ثانيا: استثمارات قطاع الاتصالات الالكترونية:

بعنوان السنة المالية 2020، قدرت الاستثمارات المحققة من طرف متعاملي الاتصالات الالكترونية بحوالي 85.95 مليار دج، 99.29% منها تم تحقيقها من طرف متعاملي شبكات الهاتف (الثابت/النقال)، وفيما يخص الاستثمارات التقنية المتعلقة بتحديث وانتشار الشبكة، فقد بلغت 67.98 مليار دج، أي حصة 79.65% من الاستثمارات الإجمالية.

ثالثا: رقم أعمال قطاع الاتصالات الالكترونية:

خلال سنة 2020، حقق متعاملو الاتصالات الالكترونية رقم أعمال يبلغ 404.42 مليار دج، 98.3% منها حققها المتعاملون أصحاب الرخص (النقال/الثابت)

حقق المتعاملون أصحاب التراخيص رقم أعمال يقدر ب6.68 مليار دج.[1]

الشكل06: تطور رقم أعمال الهاتف الثابت والنقال.

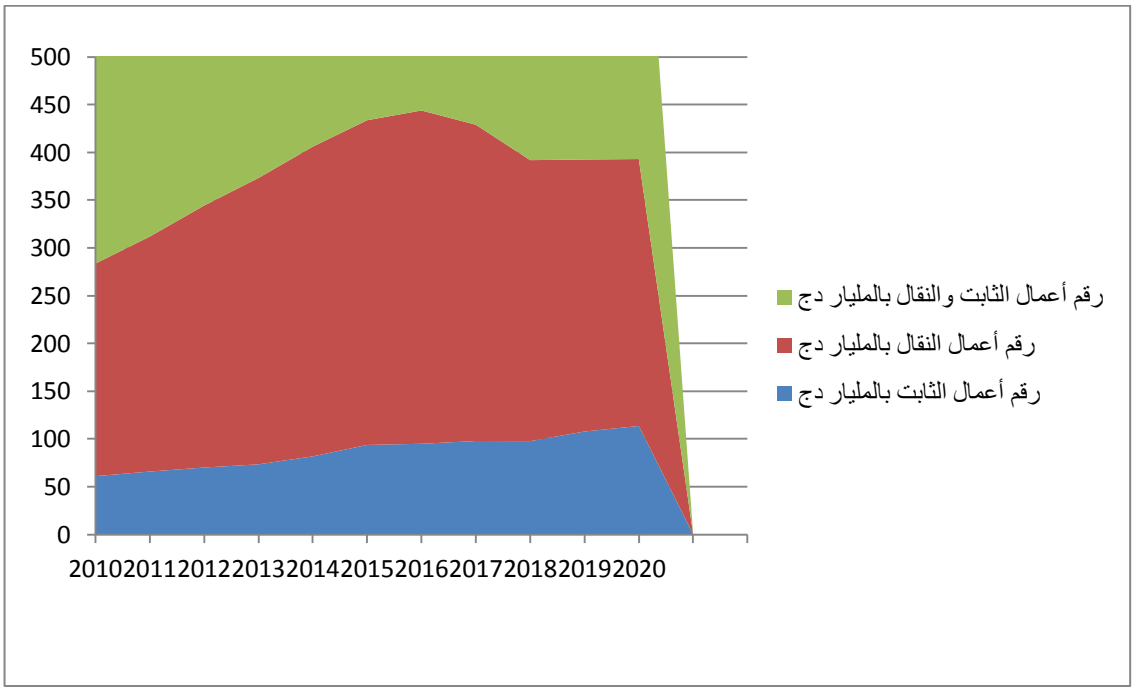

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

[1] سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، تقرير السنوي 2020 الجزائر، ص14.

رابعا: مداخيل شبكة الثابت:

خلال السنة المالية2020، بلغ رقم أعمال اتصالات الجزائر 113.54 مليار دج، أي نسبة النمو بلغت 5.37% بالمقارنة مع رقم الأعمال المحقق في السنة الماضية، أما بخصوص الإيراد الشهري المتوسط لكل مشترك، فقد بلغ 1978 دج/الشهر.

الجدول05: رقم الأعمال والمشتركون

	2016	2017	2018	2019	2020
مشتركو الشبكة الثابتة(بالالاف)	4 182	4 051	3 348	4 616	4 784
الإيراد الشهري المتوسط	1 891	2 011	1 873	1 945	1 978
رقم الأعمال (مليار دج)	94.90	97.80	97.70	107.76	113.54

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

خامسا: مداخيل شبكة النقال:

نلاحظ خلال السنة االمالية2020، أن سوق الهاتف النقال عرف انخفاضا طفيفا لرقم الأعمال الخاص بمتعاملي الهاتف النقال بحوالي 1.90%، منتقلا بذلك من 284.82 مليار دج تم تحقيقه في سنة 2019 إلى 279.51 مليار دج في سنة 2020، والشكل الموالي يوضح ذلك:[1]

[1] سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، تقرير السنوي 2020 الجزائر، ص16.

الشكل07: رقم الأعمال (مليار دج).

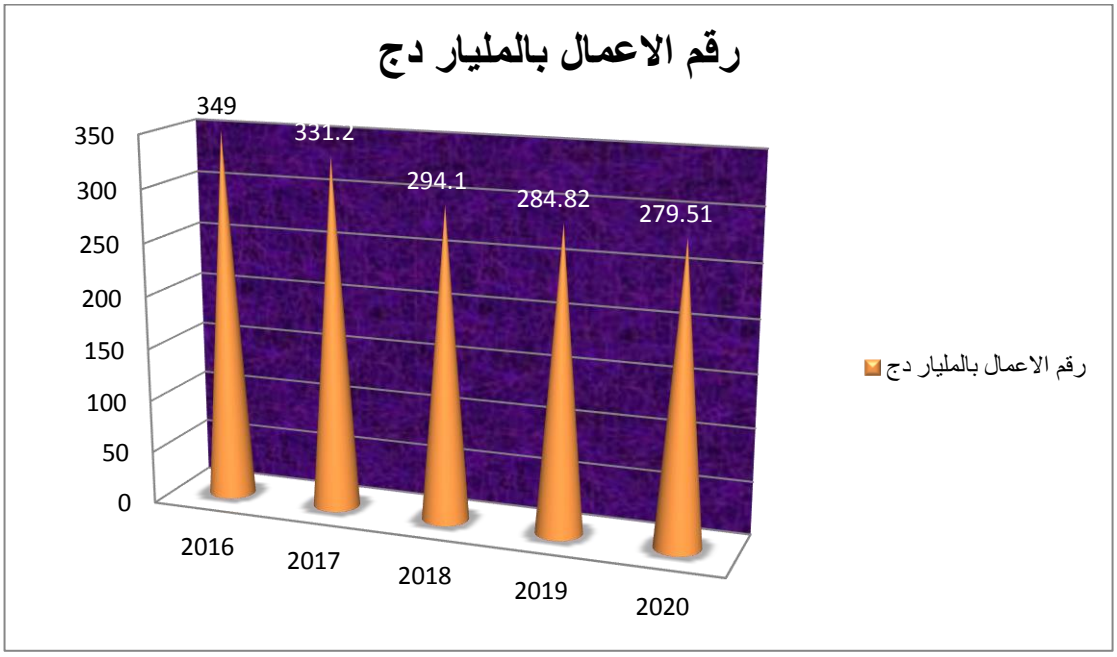

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي2020.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع في الصادرات والناتج المحلي الاجمالي للبلد.

هذه البيانات تمكننا من معرفية واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة من أجل مواصلة

بناء حكومة الكترونية واقتصاد رقمني:

أولا: المساهمة في الصادرات:

تمثل نسبة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني لدولة ما من أهم المؤشرات الدالة على تطور مخرجات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تنقله من مرحلة الاستيراد والاستثمار إلى مرحلة الإنتاج والتصدير.

الجدول06: تصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدينار الجزائري:

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الكمبيوتر	3515	2527	1919	2135	1666	1199	40065	6929
والأجهزة المرافقة	285	4078	4243	8523	2616	5072	35	1637

له								
معدات الاتصالات	1868 3702	8525 5159	9191 609	2719 553	5344 4011	1915 4068	10515 696	3303 2331 1
المعدات الالكترونية كثيرة الاستعمال	3341 2452	4563 0810	1494 2809	9795 13	2056 898	1631 5794	35964 1776	5881 7771 1
المكونات الالكترونية	4190 144	6555 724	1172 4993	1741 5370	1647 9203	2170 0702	17515 3282	1148 5078 8
أخرى	1618 9245	3676 12	1104 8632	5415 86	9924 562	5813 43	13176 2167	2722 8438
المجموع	7599 0828	1630 8338 3	6610 2286	4301 4545	9856 7289	6974 6979	68107 9456	1129 8718 85

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.

الشكل08: إجمالي الصادرات للسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2017/2010بالدينار الجزائري.

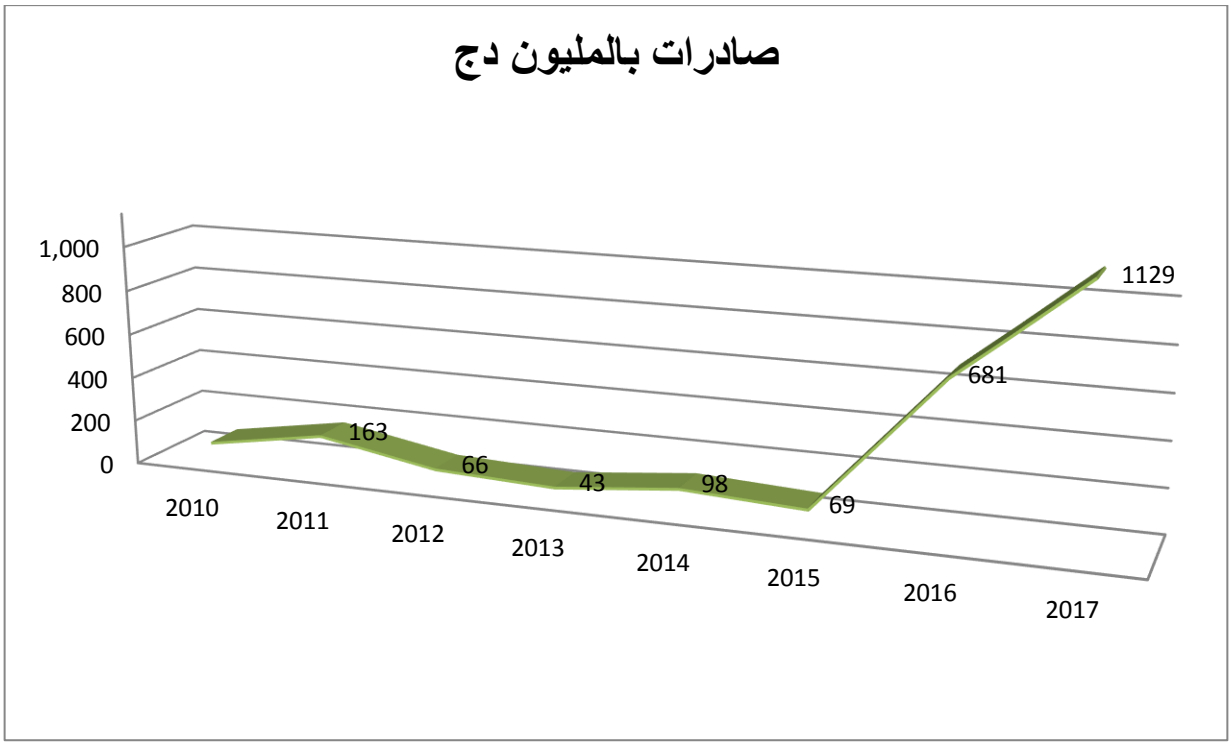

نلاحظ في عام 2017، زاد حجم صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 65.89% مقارنة بعام 2016، ويعزى ذلك وبشكل رئيسي إلي اقتصاد الدولة الذي يهدف إلى تشجيع الشركات على التصدير وإنشاء مصادر تمويل أخرى.

ثانيا: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

تمثل المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من أهم العوائد المنتظرة من وراء عمليات الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة خاصة.

الجدول07: نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

	2013	2014	2015	2016
المبلغ التراكمي للاستثمار لمشغلي شبكات الهاتف النقال	591.771	713.724	/	827.77

الثلاث (مليار دج).				
رقم الاعمال قطاع الاتصالات(مليار دينار).	459	499	532	458
الارباح المحققة من خدمات الهاتف النقال.	274.3	299.8	324.3	348
معدل مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الخام.	%2.80	%2.90	%3.17	/

المصدر: مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي الجزائر،مجلد02-العدد01-جوان2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات في قطاع الاتصالات شهدت تذبذبا ملحوظا خلال الفترة مابين 2013-2014، حيث قدرت ب 532 مليار دينار عام 2015 مقابل 499 مليار دينار في عام 2014 أي بارتفاع قدره 6.61% لتعاود الانخفاض من جديد في عام 2016 بنسبة قدرها 13.91% مقابل عام 2015. أما عن نسبة مساهمة في قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 فقد بلغت ما قيمته 2.9%، أما سنة 2015 فبلغت ما قيمته 3.17%، اذن نجد أن نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر ضعيف، وعليه وبناء على هذه الأرقام نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام.

-تقدر الإيرادات في قطاع الاتصالات بنحو 458 مليار دينار جزائري في عام 2016 مقابل 532 مليار دينار جزائري في عام 2015, أي انخفاض قدره 13.91%.

-الاستثمارات التي قامت بها شركات الاتصالات في عام 2016 تقدر بأكثر من 827 مليار دينار جزائري.

خلاصة الفصل الثاني:

تم تناول في هذا الفصل أثر الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010/2020 ،حيث تم التطرق إلى واقع وعلاقة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، اذ تم تمثل النمو الاقتصادي باستخدام صادرات والناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت النتائج إلى وجود اثر إيجابي ضعيف للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

الجزائر اليوم أمام تحديات كبيرة للوصول إلى استثمار حقيقي وفعال، وليكون قادرا على النهوض بالاقتصاد ومواكبة الدول المتقدمة، بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات، ويعد الاستثمار في قطاع الاتصالات كأحد المحركات الرئيسيه في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

تمثلت هذه الدراسة في البحث عن اثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في **ما مدى تأثير تدفق الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي الجزائري؟** وعليه ضمن هذه الخاتمة سيتم استعراض أهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات والآفاق.

اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى (اثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ايجابي) ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ايجابي وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.

بالنسبة للفرضية الثانية (توجد علاقة طردية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي في الجزائر) تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث تقوم بزيادة حجم ونطاق معايير الأساسية التي تقوم بالمساهمة في التطور التكنولوجي.

النتائج العامة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى عدة نتائج نذكر منها:

1/ وجود اثر إيجابي الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
2/إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحكمه مجموعة من محددات التي قد تؤدي إلى تشجيعه ومنه وجب على الحكومات توفير البيئة الملائمة لتنشيط الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3/يمكن القول أن تحرر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسهم في تحسين شبكة الاتصالات في الجزائر ولكن بنسبة لا تزال غير كافية.

4/ لا تزال الجزائر تعاني من الفجوة الرقمية.

5/ تبين أن التقدم على صعيد تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر مرتبط بسرعة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على النطاق العريض.

التوصيات:

وفي الأخير نقدم بعض التوصيات التي من شأنها أنها تعزيز دور الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1/تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل جديد من خلال تحريره بالكامل وفتحه على المنافسة الحرة.

2/العمل على زيادة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي.

3/ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4/ زيادة في النفقات الموجه إلى الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أفاق الدراسة:

من خلال الدراسة الحالية والنتائج المتوصل إليها يتم اقتراح بعض المواضيع بحث مستقبلا والمتعلقة ب:

*معوقات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

*دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

-دريد كامل آل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، عمان ، 2009.

-زياد رمضان ،مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ،دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة، الأردن ،2007،ص13.

-سليمان مصطفى الدلاهمة،أساسيات بنظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات،طبعة الأولى، دار الوراق لنشر والتوزيع، عمان،2017.

-هوشيار معروف ،الاستثمارات الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،عمان،2009

الأطروحات والمذكرات:

-الطاهر قندا، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التسيير الإستراتيجي في المؤسسة دراسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر مهني علوم التسيير، تخصص التسيير الإستراتيجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015، ص21،22.

-الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إقتصاد نقدي، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة.

-حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، مذكرة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2013/2012.

-سمية ولد بوله، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2019.

-شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

-يعقوب توامي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

-كريمة قويدري،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية دولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان ،2011.

-كلتوم علي كاسو، شريفة مولاي، تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنشطة ووظائف البنوك التجارية،مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار،2015.

-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان غطية ناصف، التنمية الاقتصادية"دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، 2000.

-منار محمد عقول، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تنمية الاقتصاد السوري، بحث أعد لنيل درجة الماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2014.

-نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري،مذكرة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2019.

-وفاء بلكيموش، تأثير الاستثمار الأجنبي على قطاع الاتصالات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي،2013.

المجلات العلمية والملتقيات:

-سيف عبد الجبار محمد، مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، العدد خاص بمؤتمر الكلية، بغداد، مجلة كلية بغداد ،2013.

- أقاسم قادة، عبان شهرزاد، الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، العدد07، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 2016.

-بنون خير الدين، بيطاط نور الدين، بوالزليفة صابر، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الثالث حول الاستهلاك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصرف، ميلة، 23و24 أفريل 2018.

-أحمد زبانة غليزان، الجزائر،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد01-جوان2018.

-العمري الحاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2001-2005، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، مجلد 9،عدد 1، 2018.

-سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، تقرير السنوي 2020 الجزائر.

-محمد توفيق مزيان-أمينة بديار،تنمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في الجزائر: بين الواقع والمأمول،المركز الجامعي.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في اثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010/2020،

حيث استخدمت مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (عدد مشتركي الهاتف النقال وعدد مشتركي الهاتف الثابت) كمتغيرات مستقلة واستخدام الناتج المحلي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اثر إيجابي ضعيف للاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في قطاع الاتصالات، النمو الاقتصادي، تكنولوجيا المعلومات، الجزائر.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of investments in the telecommunications sector on the Algerian economic sector during the period of 2010/2020

ICT indicators (number of mobile subscribers and number of land phone subscribers) were used as independent variables and GDP as a subordinate variable representing economic growth. The research produced a series of findings, the most important of which was the weak positive impact of investment in the telecommunications sector on Algeria's economic growth.

Key words: investment in telecommunications, economic growth, Algeria.